

التحليل المالي الوظيفي:

يعتمد هذا التحليل تقسيم الموارد والاستخدامات حسب مفهوم المؤسسة الاقتصادية التي تعرف هنا على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاثة وظائف رئيسية (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) ومنه سمي التحليل الوظيفي.

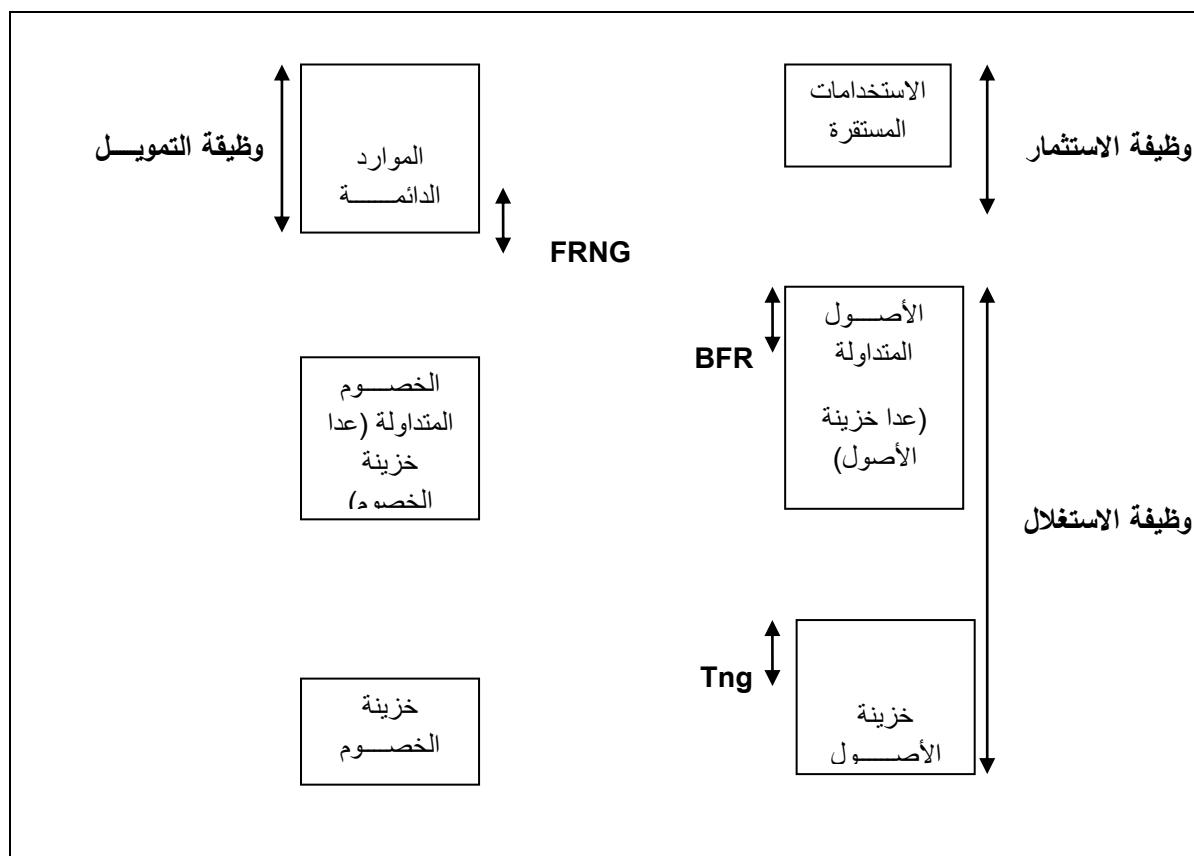
ينتج عن هذا المدخل (أي المدخل الوظيفي للمؤسسة) الميزانية الوظيفية، التي تنظر إلى عناصر الميزانية المالية من خلال الوظائف التي تؤديها أي تلك العناصر التي تعنى بوظيفة الاستثمار ووظيفة الاستثمار ووظيفة الاستغلال.

فهذا المنظور يصب اهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في نشاطها تبحث عن موارد مالية التي تتبع بين الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل لاستخدامها في تغطية الاحتياجات الخاصة بنشاط الاستثمار ونشاط الاستغلال.

وعلى هذا الأساس فإن الميزانية الوظيفية وبدلاً من الحديث عن الأصول والخصوم فإنها تعيد صياغة هذه العناصر وفقاً للنشاط ليصبح بناؤها قائماً على مفهومي الموارد (عوضاً عن الخصوم) والاستخدامات (عوضاً عن الأصول).

يمكن إسقاط هذا المفهوم الوظيفي على عناصر الميزانية المالية كما هو موضح في الشكل والجدول التاليين

أولاً - الميزانية الوظيفية:



تشكل الميزانية الوظيفية من 4 مستويات:

<p>حيث الموارد من مصادر التمويل طويلة ومتوسطة الأجل أما الاستخدامات فتتمثل في الاستثمارات المختلفة والعناصر ذات الطبيعة المستقرة</p>	الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة
<p>احتياجات دورة الاستغلال وموارد تمويلها</p>	استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال
<p>هي كل الاحتياجات والموارد غير المرتبطة بنشاط المؤسسة الأساسي والحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية،</p>	الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال
<p>متاحات الخزينة (استخدامات) والاعتمادات البنكية الجارية (الموارد)</p>	الخزينة

ثانياً - بناء الميزانية الوظيفية:

Ressources الموارد	Emplois الاستخدامات
Rd (Ressources Durables) الموارد الدائمة	Es (Emplois Stables) الاستخدامات المستقرة
دج <input type="text"/>	دج <input type="text"/>
Rex (Ressources d'Exploitation) موارد الاستغلال	Eex (Emplois d'Exploitation) الاستخدامات الاستغلال
دج <input type="text"/>	دج <input type="text"/>
Rhex (R Hors ex) موارد خارج الاستغلال	Ehex (E Hors ex) الاستخدامات خارج الاستغلال
دج <input type="text"/>	دج <input type="text"/>
Rt (R de Trésorerie) موارد الخزينة	Et (E de Trésorerie) الاستخدامات الخزينة
دج <input type="text"/>	دج <input type="text"/>
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

قبل إعداد ميزانية وظيفية مختصرة، يفضل إعداد جدولين تحضيريين لعناصر الأصول والخصوم كالتالي:

1- جدول تحضيري لعناصر الأصول:

الأصول المتداولة (الجارية)			الاستخدامات الثابتة	المبالغ الإجمالية	الأصول
خزينة الأصول	أصول متداولة خارج الاستغلال	أصول متداولة للاستغلال			
			XXX	XXX	الثبيتات
		XXX		XXX	المخزونات
		XXX		XXX	الزيائن والحسابات الملحقة
		XXX		XXX	الموردون المدينون
		XXX		XXX	TVA قابل للاسترجاع
XXX	XXX			XXX	الأعباء المعاينة مسبقاً
XXX				XXX	القيم المنقولة للتوظيف
XXX				XXX	الموجودات (بنك، صندوق ...)

2- جدول تحضيري لعناصر الخصوم:

الخصوم المتداولة			الموارد الدائمة			الخصوم
خزينة الخصوم	خصوم متداولة خارج الاستغلال	خصوم متداولة للاستغلال	الديون المالية (د ط أ)	الموارد الخاصة	المبالغ	
			XXX	XXX		رؤوس الأموال الخاصة
			XXX	XXX		النتيجة الصافية للسنة المالية
			XXX	XXX		مجموع الاهلاكات وسائر القيمة
		XXX		XXX		اقتراضات لدى مؤسسات القرض
XXX				XXX		الفائد على القروض البنكية
	XXX			XXX		الموردون والحسابات الملحقة والزيائن الدائنة
XXX				XXX		مودعو التثبيتات
XXX	XXX			XXX		المنتجات المعاينة مسبقاً
	XXX			XXX		الضرائب على رقم الأعمال مثل TVA واجبة الدفع
XXX				XXX		الضرائب على الأرباح
XXX				XXX		ديون أخرى غير متعلقة بالاستغلال
XXX				XXX		المساهمات البنكية الجارية

الهدف الأساسي من بناء الميزانية الوظيفية هو استخراج تلك المؤشرات التي تقينا في قياس التوازن المالي بالمؤسسة.

تتمثل مؤشرات التوازن في التحليل المالي الوظيفي في ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

- ✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG،
- ✓ الاحتياج من رأس المال العامل BFR،
- ✓ الخزينة الصافية الإجمالية TNG

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الاستخدامات المتداولة (استخدامات الاستغلال).

ويعرف أيضاً بأنه ذلك الفائض المالي الناتج من الموارد الدائمة بعد تمويلها لاحتياجات المتعلقة بالاستخدامات المستقرة، أي هو ذلك الهاشم الاحتياطي أو هامش الأمان الذي تستعمله المؤسسة لتجاوز المخاطر المرتبطة بتناظر عناصر الاستخدامات الجارية.

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل، إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو في تاريخ معين يمثل رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

فمنح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عنه احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

يتفرع الاحتياج في رأس المال العامل إلى قسمين:

- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex،
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex

3- الخزينة الصافية الإجمالية TNG:

هي عبارة عن إجمالي النطقيات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتعرف أيضاً على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب هذه المؤشرات وكيفية الحكم من خلالها على التوازن المالي للمؤسسة.

$$\text{الموارد الدائمة (أموال دائمة) - الاستخدامات المستقرة (الأصول غير الجارية)} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} \\ (\text{Es}) \quad (\text{Rd}) \quad \text{FRng}$$

$0 < \text{FRng}$: المؤسسة متوازنة على المدى الطويل بتمويل احتياجاتها ط المدى بمواردها الدائمة، وتحقق

فائض

توجد 3 حالات

$0 = \text{FRng}$: المؤسسة متوازنة على المدى الطويل ولا تحقق فائضاً ولا عجزاً

$0 > \text{FRng}$: المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها واحتياجاتها ط المدى باستخدام مواردها المالية الدائمة، ما يستوجب مصادر جديدة أو تقليص استثماراتها.

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي الإجمالي تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى تمكناً من تدقيق معرفة مصادر التوازن واللاتوازن لهاكلها المالية، فنجد:

1-رأس المال العامل الخاص: الأموال الخاصة - الأصول الثابتة (غير الجارية)
يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الاعتماد على الديون الطويلة ومتوسطة الأجل

2-رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

3-رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة (الأصول الجارية)

$$\text{احتياج في رأس المال العامل} = \text{استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال} \\ (\text{Rex}) \quad (\text{Eex}) \quad \text{لاستغلال} \\ \text{BFRex}$$

$$\text{احتياج في رأس المال العامل خارج} = \text{استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال} \\ (\text{Rhix}) \quad (\text{Ehx}) \quad \text{الاستغلال} \\ \text{BFRhex}$$

$$\text{احتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{BFRhex + BFRex} \\ = \text{(الأصول المتداولة - استخدامات الخزينة) - (الخصوم المتداولة - موارد الخزينة)} \quad \text{BFRg}$$

تمثل استخدامات الخزينة في القيم الجاهزة (خزينة الأصول)

وموارد الخزينة في السلفات المصرفية (خزينة الخصوم)

$$\text{خزينة الصافية الإجمالية} = \text{استخدامات الخزينة (Et) - موارد الخزينة (Rt)} \\ (\text{أو}) \\ \text{Rأس المال العامل الصافي الإجمالي} - \text{احتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{Tng} \\ (\text{BFRg}) \quad (\text{FRng})$$

شروط التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي: يستلزم ذلك ثلاثة شروط رئيسية هي:

-1- رأس مال صافي إجمالي موجب، أي: $0 < FRng$

-2- رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي: $BFRg < FRng$

-3- خزينة موجبة، أي: $0 < Tng$

في حالة عدم التوازن المالي (أي: $BFRg > FRng$): فإن المؤسسة تتجأ إلى:

-1- رفع قيمة $FRNG$ من خلال:

↳ زيادة الموارد الدائمة برفع رأس المال أو الاقتراضات المالية،

↳ تخفيض الاستخدامات المستقرة بالتنازل عن التثبيتات غير المؤثرة على نشاط المؤسسة كبعض التثبيتات المالية،

-2- تخفيض BFR من خلال:

↳ التخفيض من حجم المخزونات والمديونون،

↳ الرفع من الديون دون التأثير على النشاط،

↳ زيادة دوران المخزونات،

↳ تخفيض المدة المتعلقة بتحصيل الحقوق من الزبائن،

↳ رفع المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين،

تعرف النسبة على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس القائمة كالميزانية أو فيما مشتقة من أكثر من قائمة مالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج مثلاً.

كما تعرف على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي معلومات ودلائل تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات الملائمة لها.

ومن أجل أن تكون النسبة ذات دلالة، فإنها تكون محل مقارنة مع:

- وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي،
- وضعية مالية لمؤسسة أخرى،
- المعايير السائدة والمعتارف عليها في حقل التشخيص المالي

غير أنه هنالك بعض المحددات التي يجب مراعاتها عند استخدام النسب للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ، منها:

✓ عدم استخدام نسبة مالية واحدة للحكم على المؤسسة، بل يجب استخدام عدة نسب للحصول على قراءة سليمة للوضعية المالية العامة للمؤسسة، إلا إذا كان التحليل متعلقاً بجزء أو ناحية فقط من وضعها المالي (أي المؤسسة)،
✓ استخدام تاريخ معين عند المقارنة بين القوائم للحكم على الوضعية المالية أو النشاط بطريقة منطقية، فمن غير المعقول مثلاً مقارنة معدل دوران المخزون لمؤسسة تهتم ببيع الأدوات المدرسية خلال شهر سبتمبر المتزامن مع الدخول المدرسي بنفس معدل دوران المخزون لذات المؤسسة خلال شهر جويلية مثلاً المتزامن مع العطلة المدرسية،

✓ عند مقارنة النسبة المالية لمؤسسة ما مع النسبة المالية المماثلة لمؤسسة أخرى في فترات مختلفة، يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تزيف القراءة السليمة كذلك الناتجة عن تغير القيمة الدفترية للمخزونات واحتلاك الأصول الثابتة ...

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى :

- 1- نسب التمويل أو الهيكل المالي،
- 2- نسب السيولة،
- 3- نسب الربحية،
- 4- نسب النشاط

١-نسبة التمويل:

تهدف هذه النسبة بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة والحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي:

النسبة	المعادلة	التفسير
نسبة التمويل الدائم (نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة)	$100 \times \frac{\text{الأموال (الموارد) الدائمة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$	<ul style="list-style-type: none"> - يشير إلى مستوى تغطية الاستخدامات الثابتة بالأموال الدائمة - هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 1 (%) 100)، فإذا كانت: <ul style="list-style-type: none"> ▪ النسبة > 1 فإن الموارد الدائمة غطت الاستخدامات الثابتة وهناك فائض مقداره قيمة FRNG ▪ النسبة < 1 فإن الموارد الدائمة لم تتمكن من تمويل الاستخدامات الثابتة وهو إشارة أيضاً إلى أن $0 > \text{FRNG}$ ▪ النسبة $= 0$ فإن الموارد الدائمة قادرة فقط على تغطية الاحتياجات المتعلقة بالاستخدامات الثابتة دون تحقيق أي فائض
نسبة التمويل الخاص	$100 \times \frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$	تشير إلى مستوى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي مقدار مساهمة الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات المتعلقة بالاستخدامات الثابتة
نسبة الاستقلالية المالية	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الموارد الخاصة}}$	<ul style="list-style-type: none"> - تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة (أي تقيس إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة وبالتالي استقلاليتها في اتخاذ قراراتها المالية، - هذه النسبة يجب أن لا تتجاوز (1) وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المؤسسة إيجابياً والعكس صحيح إذا كانت < 1
نسبة الاستدانة المالية (نسبة التحرر المالي)	$100 \times \frac{\text{الديون المالية الثابتة+خزينة الخصوم}}{\text{الموارد الخاصة}}$	تبين مدى تحرر المؤسسة بالنسبة للمقرضين وتكون أقل من 1 والأفضل أقل من 0,5
نسبة التمويل الخارجي	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول (الاستخدامات)}}$	(نسبة القدرة على الوفاء) تبين مستوى تغطية استخدامات المؤسسة بأموال خارجية

2-نسبة السيولة:

تهدف هذه النسبة إلى تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزاماتها في المدى القصير، ويكون ذلك بمقارنة موجوداتها قصيرة الأجل والالتزاماتها قصيرة الأجل، بغض النظر على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مواجهة الاستحقاقات العاجلة لديونها قصيرة الأجل.

تمثل أهم هذه النسب فيما يلي:

النسبة	المعادلة	التفسير
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة (الجارية)}}{\text{الخصوم المتداولة (الجارية)}}$	<ul style="list-style-type: none"> - تبين مدى تعطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، - هذه النسبة يجب أن تكون > 1 من أجل تحقيق $FRNG < 0$، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت هامشاً للحركة والمناورة بالنسبة للمؤسسة، على أن لا يبالغ في قيمتها
نسبة السيولة المختصرة (نسبة السداد السريع)	$100 \times \frac{1}{\frac{\text{الأصول الجارية - المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ}}{\text{الخصوم الجارية}}}$	<ul style="list-style-type: none"> - وتبين مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة بواسطة المتأتias النقدية والاستخدامات سريعة التحويل إلى نقدية، في حين تم استثناء المخزونات كونها عنصر الأبطأ في التحول وسرعة دورانه مرتبطة بعوامل عديدة داخل وخارج المؤسسة. - عادة ما يفضل أن تكون هذه النسبة ضمن المجال [0,3 و 0,5]
نسبة السيولة الظاهرة (الحالية) (نسبة النقدية)	$100 \times \frac{\text{الموجودات (القيم الجاهزة)}}{\text{الخصوم الجارية (دف الأجل)}}$	<ul style="list-style-type: none"> - تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة عندها حالياً فقط، - هذه النسبة يفضل أن تكون محصورة ضمن المجال [0,2 و 0,3]

3-نسبة الربحية:

تعبر نسبة الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.

يلقى مؤشر الربحية اهتماماً متزايداً خاصةً من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط اقتصادي.

تتمثل أهم هذه النسبة فيما يلي:

النسبة	المعادلة	التفسير
نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح)	$\frac{\text{الأرباح الصافية (النتيجة الصافية)}}{100 \times \text{رقم الأعمال (المبيعات)}}$	تقيس هذه النسبة الربح الذي تحقق المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع
معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية)	$\frac{\text{الأرباح الصافية}}{100 \times \text{الأموال الخاصة}}$	تقيس هذه النسبة العائد المتحقق من استثمار المالكين في المؤسسة أي مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، حيث يمكن مقارنته بالعائد على الاستثمارات البديلة. كلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل للمالكين
معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول)	$\frac{\text{الأرباح الصافية}}{100 \times \text{مجموع الاستخدامات (الأصول)}}$	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة، أي ما يمكن أن تقدمه وحدة نقدية واحدة من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول. كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

4-نسبة النشاط:

تقيس نسبة النشاط سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد؛ حيث يمكن من خلال ذلك معالجة القصور الناجم عن استخدام نسبة السيولة المتمثلة باعتماد الحسابات المتداولة كأساس للفيقيس، في حين أن التغيرات التي تحدث في هذه الحسابات قد يكون لها تأثير كبير على السيولة الحقيقية للمؤسسة، فهذه النسبة تهدف إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

ومن هنا نجد أن نسبة النشاط تهتم بمعدل الدوران المعيّر عنه بالمرات والأيام.

تتمثل أهم هذه النسبة فيما يلي:

٤-١ في مؤسسة تجارية:

النسبة	المعادلة	التفسير
مدة دورة البضائع	$\frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}}$	تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع بالمخزن
عدد (معدل) دورات البضائع	$\frac{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}}$	يمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع

٤-٢ دوران مخزون المواد واللوازم:

النسبة	المعادلة	التفسير
مدة دورة المواد واللوازم	$\frac{\text{متوسط مخزون المواد واللوازم}}{\text{المشتريات السنوية للمواد واللوازم}}$	يمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوازم في المخازن
عدد (معدل) دورات مخزون المواد واللوازم سنوياً	$\frac{\text{المشتريات السنوية للمواد واللوازم}}{\text{متوسط مخزون المواد واللوازم}}$	يمثل العدد المتوسط لطلبيات المواد واللوازم التي تدخل المخازن

٤-٣ دوران المنتجات التامة:

النسبة	المعادلة	التفسير
مدة دورة المنتجات التامة	$\frac{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}}$	يمثل المدة المتوسطة لمكث المنتجات التامة في المخزن
عدد دورات المنتجات التامة	$\frac{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}$	يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع)

٤-٤- دوران الزيائن:

النسبة	المعادلة	التفسير
مدة التحصيل من الزيائن	$\frac{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360$	تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل أو متوسط مدة تحصيل الزيائن وأوراق القبض
عدد التحصيلات من الزيائن (معدل دوران الزيائن)	$\frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{متوسط ديون الزيائن}}$	يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات

٤-٥- دوران الموردين:

النسبة	المعادلة	التفسير
مدة التسديد للموردين	$\frac{\text{متوسط ديون الموردين}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$	تمثل المدة المتوسطة للشراء الآجل أو المدة المتوسطة لloffاء بالتزامات الموردين
عدد (معدل) دورات الموردين	$\frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{متوسط ديون الموردين}}$	يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة

ملاحظة:

- المبيعات والمشتريات تكون بالمبلغ المتضمن الرسم
- متوسط المخزون = [مخزون أول المدة (مخ1) + مخزون آخر المدة (مخ2)] / 2
- تكلفة شراء البضائع المباعة = مخ1 + المشتريات + مصاريف الشراء - مخ2
- متوسط ديون الزيائن = الزيائن والحسابات الملحة لأول وآخر المدة / 2
- متوسط ديون الموردين = الموردون والحسابات الملحة لأول وآخر المدة / 2

الميزانية الوظيفية:

مثال 1: لديك ميزانية إحدى المؤسسات كالتالي:

الخصوم		الأصول			
المبالغ	الخصوم	القيمة الصافية	الإهلاكات و خسائر القيمة	القيمة الإجمالية	الأصول
1.400.000	رؤوس الأموال الخاصة	72.000 1.560.000 /	48.000	120.000	الأصول غير الجارية - التثبيتات المعنوية - التثبيتات المادية - التثبيتات المالية
168.000	- رأس المال - نتيجة السنة المالية		1.640.000	3.200.000	
1.568.000	مجموع رؤوس الأموال الخاصة		/	/	
380.000	المخصص غير الجارية - اقتراضات لدى مؤسسات القرض				
380.000	مجموع الخصوم غير الجارية	1.632.000	1.688.000	3.320.000	مجموع الأصول غير الجارية
324.000	المخصص الجارية	252.800 159.600 687.600 260.000	63.200	316.000	الأصول الجارية - مخزونات البضائع - الرزائن - المديونون الآخرون - أموال الخزينة
172.000	- موردو المخزونات		68.400	228.000	
368.000	الضرائب الدائنة		/	687.600	
180.000	الديون الأخرى		/	260.000	
1.044.000	مجموع المخصصات الجارية	1.360.00	131.600	1.491.600	مجموع الأصول الجارية
2.992.000	المجموع العام للخصوم	2.992.00	1.819.600	4.811.600	المجموع العام للأصول

المعلومات الإضافية:

- يتضمن المديونون الآخرون أعباء معاينة مسبقاً بـ: 83.500 دج وهي خارج الاستغلال،
- من بين الضرائب الدائنة (ديون الاستغلال) توجد ضرائب على النتائج بمبلغ 56.000 دج،
- تتضمن الديون الأخرى منتجات معاينة مسبقاً بـ: 62.500 دج وهي خارج الاستغلال

المطلوب:

- إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة،
- حساب مؤشرات التوازن المالي مع التعليق،
- حساب نسب التمويل مع التعليق

مثال 2:

لديك الميزانية الوظيفية المختصرة لمؤسسة "الواحات" كالتالي:

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
?	1.400.000	<u>الموارد الثابتة</u>	?	1.120.000	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
?	1.200.000	الموارد الخاصة			
?	200.0000	الديون المالية			
?	?	<u>الخصوم المتداولة</u>	?	?	<u>الأصول المتداولة</u>
18	?	للاستغلال	?	600.000	للاستغلال
?	190.000	خارج الاستغلال	?	200.000	خارج الاستغلال
?	50.000	خزينة الخصوم	4	?	خزينة الأصول
100	?	مجموع الخصوم	100	?	مجموع الأصول

معلومات إضافية: من ميزانية المؤسسة للدورتين N-1 و N تم استخراج المعلومات التالية:

N	N-1	الحسابات
360.000	640.000	مخزونات البضائع
395.000	325.000	الرزائن والحسابات الملحة
600.000	580.000	الموردون والحسابات الملحة
3.540.000	/	مشتريات السنة
7.500.000	/	تكلفة شراء البضاعة المباعة
2.880.000	/	رقم الأعمال خارج الرسم

المطلوب:

- 1 إتمام الميزانية الوظيفية،
- 2 حساب مؤشرات التوازن المالي،
- 3 حساب نسب الهيكلة المالية،
- 4 حساب نسب دوران المخزون والربائين والموردين
- 5 التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.